بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 29 ديسمبر 2016

في مفهوم الأمـن:
مقاربة معرفية إطاريـة

عقيل سعيد محفوض
باحث سوري

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

ملخص:

يمثل الأمن مسألة مركزية بالنسبة إلى الوجود والعمران البشري، ولا أدلّ على ذلك أكثر من شيوع مقولاته ومسمياته في جوانب الحياة كافةً تقريبًا، وهذا لا يدل على «حضوره» بقدر ما يحيل إلى «غيابه» وهو، بمقاربة فرويدية، حاجة أولية للإنسان، وهو إلى ذلك حاجة كلية، حيث إنه شرط للوجود والاستمرار، فعنده أو به تبتدئ الأمور، وبه تنتهي، وبين هذا وذاك أحوال وأطوار وأهوال كثيرة.

ويتأسس الفكر السياسي على مقولة الأمن؛ إذ إن الحاجة إليه، هي التي دفعت الإنسان إلى «اختراع السياسة» و«إنشاء الدولة» وإذا ما دققنا في مقاربة (توماس هوبز) مثلاً للموضوع، اتّضح إلى أي حد كان الإنسان مدفوعًا بالحاجة إلى الأمن، ومثلما أن القوة في السياسة تعادل، من حيث المعنى والأهمية، القوة في الفيزياء؛ فإن الأمن هو «المعادل الموضوعي» لها، ومثلما نجد صعوبة في تعيين ما هو سياسي، وما هو لا سياسي، فإننا نجد الصعوبة نفسها في مجال الأمن.

تقارب الدراسة مفهوم الأمن، من منظور إطاري معرفي، يشتمل على مقاربات ومداخل تحليل، ومفاهيم من علوم مختلفة، تساعد في تقديم تحليل أفضل للموضوع مثل؛ (الأمن البشري، أو أمن الإنسان اللا متوقع، الأنماط التكرارية، المخيال، الدوافع المخيالية، الدراسات الأمنية، الثورة العلمية والتكنولوجية، وغيرها) وتتناول ما تعده السمات الدلالية للمفهوم بوصفه: مفهومًا (إجرائيًا، وموسعًا، أو شموليًا، وتخوميًا، وكونيًا، أو عولميًا، ولا يقينيًا، وختالًا، أو ماكرًا، ولا متوقعًا، وتكراريًاً، ولا نهائيًا، أو دائمًا).

مقدمة:

يمثل الأمن مسألة مركزية بالنسبة إلى الوجود والعمران البشري، ولعلّه يشكل الهاجس الرئيس في عالم اليوم، ولا أدلّ على ذلك أكثر من شيوع مقولات ومسميات الأمن في أكثر جوانب الحياة المعاصرة: (الأمن الاجتماعي، الغذائي، الصناعي، البيئي، المائي، الاقتصادي، السياسي، العسكري، الثقافي، الإعلامي، المعلوماتي، الصحي، .... إلخ) وهذا يحيل، حسب معطيات علوم النفس، إلى مجتمعات ودول وثقافات مأزومة، ذلك أن تكرار الحديث في أمر ما، لا يدل على (حضوره) بقدر ما يحيل إلى (غيابه).

تقارب الدراسة مفهوم الأمن، من منظور إطاري معرفي، وتقدم تحديدات عديدة للمفهوم من منظور مركب ومتعدد الأبعاد، وتتناول ما تعده الورقة السمات الدلالية للمفهوم بوصفه (إجرائيًا، وموسعًا أو شموليًا، وتخوميًا، وكونيًا أو عولميًا، ولا يقينيًا، وختالًا، ولا متوقعًا، وتكراريًا ولا نهائيًا أو دائمًا) وتقدم عددًا من الاستخلاصات أو «الإشارات والتنبيهات»، وهي بمثابة مفردات وأسئلة بحثية تتصل بالموضوع، وتقترح المزيد من التقصّي والتدقيق.

1- إشكالية الدراسة والمفاهيم الرئيسة:

الأمن بمقاربة فرويدية؛ هو حاجة أولية للإنسان، وهو كذلك من حيث كونه شرط للوجود والاستمرار، ولا قيمة أو معنى لشيء إلا به، حيث إن عنده أو به تبتدئ الأمور وبه تنتهي، وبين الابتداء والانتهاء أمور وأحوال وأطوار كثيرة، من تجاذبات وفرص ومنافسات ومواجهات وحروب، ...إلخ، ويمكن القول: إن الأمن هو حاجة كلية؛ أي أن معناه وضرورته تبدأ بوجود الإنسان، وتظلل كل موجوداته ومتعلقاته من حياة وعمران.

وتنطلق الدراسة من أهمية القيام بمقاربة معرفية ومفاهيمية عميقة، ما أمكن، في الأسس والمعاني والدلالات أكثر منها في السياسات والتجليات، ولو أنها لا تغفلها، وأقصى ما تأمله أو تحاوله؛ هو السعي إلى تقديم قراءة لمفهوم الأمن بوصفه جزءًا من سياسات المعنى والقوة في عالم اليوم.

وتحاول الدراسة النظر إلى الأمن، من منظور رؤيوي، وليس من منظور السياسات وصناعها والمتأثرين بها، الأمنيين، على نحو خاص، أو منظور مصدر التهديد - الفرصة، كل المقاربات المذكورة، تشوش على الرؤية، وتعطي مفاهيم غير مطابقة، المنظور هنا؛ ينطلق من أن الأمن حاجة أولية، وهو قبل

أي مدارك للتهديد، وقبل الأيديولوجيات والعقائد، وهو، بمفهوم كارل بوبر، أقرب إلى استعدادات أو توقعات أولية أو فطرية، تجعل الإنسان أقرب إلى تفادي الخطر أو انتهاز الفرصة، وهي ليست صحيحة أو «آمنة» بالضرورة، ولكنها قابلة، وهو ما يحدث دائمًا، للمراجعة والتعديل والتصحيح[1]، وهو ليس مجرد استقراء لمصادر التهديد، أو استشعار للخطر، وإنما «الكشف» عنه أيضًا.

وتعتمد الدراسة على مقاربة منهجية مركبة، من خلال التحليل المعرفي أو الإبستمولوجي، الذي يظلل مقاربات ومداخل تحليل ومفاهيم علمية من علوم مختلفة، تساعد في تقديم تحليل أفضل للموضوع مثل: (الأمن البشري، أو أمن الإنسان، اللا متوقع، الأنماط التكرارية، المخيال، والدوافع المخيالية، الدراسات الأمنية، الثورة العلمية والتكنولوجية، وغيرها مما يرد بيانه في الفقرات اللاحقة) ولم تجهد الدراسة لتفصيل المقصود بالعديد من المفاهيم؛ لأنها إما شائعة ومعروفة، وإما لأنها موجودة في مظان كثيرة قريبة من متناول أهل الاختصاص والمهتمين، ولكنها تحيل مرجعيًا إلى ماتعده مناسبًا في هذا السياق.

يتأسس الفكر السياسي على مقولة الأمن؛ إذ إن الحاجة إليه هي التي دفعت الإنسان إلى «اختراع السياسة» و«إنشاء الدولة»، حسبما يرد في نظريات الفكر السياسي، وإذا ما دققنا في مقاربة (توماس هوبز) مثلًا للموضوع، اتضح إلى أي حد كان الإنسان مدفوعًا بالحاجة إلى الأمن، لدرجة أنه أقام عقدًا بينه وبين الحاكم، يعطي الأخير كلَّ شيء تقريبًا، على أمل أن يلتزم الأول بشيء واحد تقريبًا، وهو (الأمن)[2].

وتنطلق الدراسة من أن الدولة التي كانت (ملتزمة) بالأمن أصبحت (مصدرًا للخطر) من خلال الصراعات مع الدول الأخرى، ومن خلال الصراع على الدولة نفسها، قبل أن يتحول الصراع داخل الدولة نفسها، في المجتمعات المتقدمة، إلى صراع على السلطة من خلال صناديق الاقتراع، مع بقاء ديناميات صراع أخرى، في إطار لعبة سياسية متفق عليها تقريبًا.

2- مفهوم مركب لـ «الأمن»:

الأمن هو بمعنى أوّلي؛ غياب الشعور بالتهديد، وانتفاء الإحساس بالخطر، وهو بهذا المعنى غير موجود؛ إذ إن التهديد أو التحدي والصراع، أمور ملازمة للحياة الفردية والجمعية، ولعل تحديد الأمن بمعنى الاستجابة النشطة أو المطلوبة تجاه مصادر خوف وتهديد، قائمة أو محتملة، يكون أفضل تعبيرًا عن طبيعة الأمور، سواء أكانت داخليةً أو خارجية، ولو أن سياسات الأمن تركز تقليدياً على مصادر التهديد الخارجية

1- كارل بوبر، **منطق البحث العلمي**، ترجمة وتقديم: محمد البغدادي، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006)، يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول – الحصاد – الآفاق المستقبلية**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 264، كانون الاول/ديسمبر 2000).

2- توماس هوبز، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، ط1، (بيروت: دار الفارابي، أبو ظبي: مشروع كلمة، 2011).

أكثر من الداخلية. البعد الآخر للأمن؛ هو الحساسية، ليس فقط، تجاه ما يمثل تهديداً، وإنما ما يمثل فرصة، والاستجابة الممكنة له.

أحيانًا ما يكون التهديد افتراضيًا، والاستجابة له افتراضية أو استباقية أو احتوائية، ولا يكون الأمن نوعًا من مقابلة التحدي بالاستجابة فحسب؛ وإنما يتعدى ذلك إلى أنماط من الاستشراف والتوقع، وأحيانًا الاختلاق، مثل؛ اختلاق الأزمات وصنع الأعداء، والفعاليات الاستباقية؛ أي احتواء تهديدات محتملة باحتواء عوامل نشوئها، وتأتي (الحروب الاستباقية) في هذا السياق.

ومثلما أن القوة في السياسة تعادل، من حيث المعنى والأهمية، القوة في الفيزياء، فإن الأمن هو (المعادل الموضوعي) لها، ومثلما نجد صعوبة في تعيين ما هو سياسي وما هو لا سياسي؛ فإننا نجد الصعوبة نفسها في مجال الأمن، ما يتصل بالأمن وما لا يتصل به، وقد يكون السؤال بلا معنى تقريبًا، إلا أنه لا يمكن التهرب منه، والواقع أن محاولة تأطير الأمن، على أهميتها، أنتجت كمًا كبيرًا من التقديرات والرؤى حول ما يبرر هذه التسمية، إلّا أنّها لم تتمكن من الإمساك بموضوعها، ذلك أن ثمة أحداث ومصادر تهديد لا نهائية، تظهر مع كل لحظة، وتحاول تجاوز أو تكذيب، على طريقة كارل بوبر، الاستخلاصات والتعاميم المنهجية التي يفترض أن يتأسس عليها مفهوم الأمن.

وطالما أن الأمور نسبية، في كل ما يخص الإنسان، وإذا أخذنا بالاعتبار بداهة، أو ناموس، أو سُنَّة التدافع والصراع بين الأفراد والجماعات والدول؛ فإن مفهوم الأمن يصبح نسبيًا هو الآخر، ولا يصح الحديث عن أمن هكذا بإطلاق؛ إذ ليس هناك أمن، وإنما ديناميات وتجاذبات أمن، وليس ثمة أمن قومي، وإنما هناك سياسات أمن قومي، هذه مسألة تتطلب المزيد من التدقيق.

ولعل الأهم فيما يُطرح اليوم؛ هو النظر في متطلبات الأمن، وكيف يمكن تحقيقه في مجتمعات ودول التحديات والأزمات والمخاطر والمواجهات الكبرى، وحيث تبدو التحديات الأمنية تحديات وجودية، وكيف يمكن (تحرير الأمن) كمفهوم ورؤية من المدارك والسياسات التي حكمته خلال عدة عقود، وربطته بالأمور العسكرية والاستخباراتية، وكذلك من تمركزه حول الدولة، وانطلاقه من رؤى مركزية غربية بالكلية تقريبًا، والميل إلى إسقاط التعميمات، والخبرات، والتجارب السابقة على عوالم جديدة، وهي بتعبير باشلار «تعميمات زائفة» أو «غير مطابقة»؛ إذ يجد المشتغلون بالشؤون الأمنية أنفسهم تحت ضغوط تلك التعميمات، وجري العادة، والشائع، والمستقر، والمألوف، وهذا من «العوائق الإبستمولوجية» التي تعيق التوصل إلى معرفة موضوعية لما يتعاطى معه.

وما يمثل مصدر تهديد – فرصة، لا يمكن لمسه حتى لو كان واقعًا، وربما هو كذلك؛ لأن الواقع خلافي في دوره، وفي كيفيّة تلقيه، وفي المدارك حوله، وفي أنماط الاستجابة الخاصة به، وهذا من المعضلات أو العوائق المعرفية ذات الحساسية العالية في الجهود الرامية لتحديد الأمن في بيئة نشطة ومتداخلة وخلافية؛ بل صراعية إلى أبعد الحدود، فكيف يمكن التوصل إلى إطار معياري لتحديد ما نريد الاشتغال عليه؛ أي ما يمثل أمنًا؟

لمفهوم الأمن، من منظور العلوم السياسية، طيف واسع المعاني والدلالات، يبدأ تقليديًا بالقوة بالمعنى العسكري، وصولًا إلى العامل المعنوي والمكانة، ويبدأ بالدولة والنظام الدولي وصولًا إلى الجماعات، والهويات الفرعية، والفواعل العابرة للحدود وحتى الأفراد، ويبدأ بالجيوش والإعداد للحرب، ويصل إلى الأمن الجماعي، وتعزيز السلام، واحتواء مصادر العنف، والتغيير السلمي بأدوات وديناميات اللاعنف، ومن التهديد الواقعي إلى التهديد الافتراضي أو المحتمل، ومن القوة الصلبة إلى القوة الناعمة.

وقد برزت تخصصات بحثية واستقصائية واستشراقية حول «الدراسات الأمنية» تحاول تقصي مصادر التهديد المختلفة، القائمة والمحتملة، وتفكيك حالة عدم اليقين تجاه التحديات والمخاطر التي تحدق بالعالم اليوم، وهي في زيادة مستمرة، غير أن أكثر (التخصصات) يرتبط بالدول، وصناع السياسات والمؤسسات الأمنية، والاستخبارات ما يجعل مخرجاتها براغماتية ومتحيزة ومتمركزة حول أهداف محددة، ومن ثم؛ فإن ما تحاوله من تحقيق للأمن قد يمثل، هو نفسه، مصدر تهديد لأمن أطراف أخرى.

وهناك، كذلك، جهود نظرية وعملية أكثر «استقلالية» عن المؤسسات الأمنية، ومن ذلك جهود منظمات حقوق الإنسان والبيئة، والحد من انتشار الأمراض والأوبئة، ونزع السلاح، والحد من انتشار السلاح النووي، وخطر الألغام، وتقييد الاتجار بالبشر، وضبط النزاعات، والتدخل الإنساني، ومراقبة تصدير أو استخدام أدوات التعذيب، وصولًا إلى الحفاظ على التنوع البيئي والحيوي، والتنوع الثقافي، وحقوق الجماعات الإثنية والدينية واللغوية وغيرها، وتأتي الجهود في إطار الحفاظ على عالم أكثر قدرة على الإيفاء بمتطلبات الإنسان، ولو أن كل هذا أو جوانب منه غير محصن من التوظيف الإيديولوجي والذرائعي في السياسات الداخلية والإقليمية والدولية.

3- في دلالات مفهوم الأمن:

يختلف الأمن باختلاف تصور الفاعلين له، سواء كانوا أفرادًا أو جماعات أو تنظيمات أو دول، .... إلخ، ويمكن تحديده، هنا، ليس بمعناه فقط، وإنما بما يواجهه، أو بالواقع أو التهديد الذي يستجيب له، أو بما يكشف عنه، أو يتوقعه أيضًا؛ ولذا تجدنا أمام مفاهيم متعددة للأمن، بتعدد مصادر وأشكال التهديد – الفرصة

التي يتفاعل معها، وبتعدد أنماط المدارك والأيديولوجيات والثقافات والخبرات والتجارب، التاريخية منها والواقعية والافتراضية أو الميثية، ويمكن الإضاءة هنا؛ على ما تعده الورقة الأبعاد والسمات الدلالية والمعرفية للمفهوم بوصفه مفهومًا إجرائيًا، ومُوسَّعًا أو شموليًا، وتخوميًا، وكونيًا أو عولميًا، ولا يقينيًا، وختالًا أو ماكرًا، ولا متوقعًا، وتكراريًا، ولا نهائيًا.

أ- إجرائي:

ثمة صعوبات كبيرة أو شبه استحالة في التوصل إلى مفهوم نهائي، أو معايير تقييم وتحقق موضوعية لمتطلبات الأمن، أو مقاربة تامة ومنجزة ومتفق عليها له؛ ذلك أن تحديدات المفهوم تواجه لا يقينًا حادًا، ينبع من اللايقين الحاد أيضًا في اللحظة العالمية الراهنة؛ ولذا تبدو المفاهيم المطروحة إجرائية أو مؤقتة، وهذه مسألة إشكالية علميًا ومعرفيًا.

وهكذا فإن الإجرائية، بقدر ما «تحل» مشكلة تحديد المفاهيم، بكيفية تعطيها (ومستخدميها) مرونة تمكنها من التعاطي مع طيف واسع نسبيًا من الأمور، ليس تعاطيًا نهائيًا؛ وإنما أوّلي وتجريبي، وتحت المراجعة والتعديل، بقدر ما تمثل فرصة للمشتغلين في قضايا الأمن، تمكنهم من تقدير الأمور، وتأويل المفاهيم لتشمل كل ما يخص «الأمن» أو يدخل في إطاره، وهذا يمثل نوعًا من (غموض بنّاء) بالنسبة إلى القائمين على قطاع الأمن، ولكنه يصبح «غير بناء» بل و«خطيرًا» في حالات عديدة لا يسعنا حصرها هنا، وإن كان من المفيد الإشارة إلى بعضها مثل:

استبطان مدارك مسبقة، أو الميل لتضمين، أو ترجيح، أو تقرير، أو تعزيز تقديرات معينة، أو أجزاء منها، في مفهوم الأمن، أو الميل لتقديم المفهوم بوصفه (هو أو أحد مكوناته) أمرًا مسلّمًا به، والميل للربط بين موضوعات معينة وتخصصات بحثية معينة، وحتى مقاربات نظرية معينة، وهناك، إلى ذلك، ميل السلطات إلى التوسع (قل المبالغة) في تحديد وتفسير نطاق الأمن، بكيفية تؤثر على الحريات العامة وحقوق الإنسان، والخصوصيات والصلاحيات التي تحددها القوانين والدساتير، وحتى على السياسات الإقليمية والدولية.

ب- شمولي:

ينطلق من رؤية شاملة وعميقة للأمن، بوصفه حاجة أولية، وبوصفه حاجة مركبة، يتصل بها كل شيء، وتتصل بكل شيء؛ إذ لا معنى لشيء من دون أمن، وقد أخذت الدراسات والبحوث والمنظمات والبرامج

الأممية وغيرها تركز على جانب أو بُعد الأمن في السياسات، وثمة اهتمام متزايد بمصادر تهديد شمولية، وأقلّ أدلجة، مثل؛ الأمراض والأوبئة، والفقر والمجاعات، والتصحر، والتلوث البيئي، وتزايد الإرهاب، ومهددات الأمن الشبكي والشخصي، بوصفها عوامل تهديد شاملة، ولا تخص دولة أو جماعة بعينها، ولو أنها تهديدات متفاوتة، كما أن الاستجابة لها متفاوتة أيضًا.

وبرز اهتمام متزايد بـ «الأمن» كمفهوم إنسي، وثقافي وكوني، وشمولي؛ ولذا تجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وبرامج أخرى رديفة) يتحدث في تقارير عديدة عن مصادر التهديد المختلفة، وبوصفها مصادر تهديد عابرة للدولة، مثل: (الأمن الاجتماعي، وأمن الإنسان، والمياه، والتدفئة، والفقر أو الفاقة، والتعليم، والجندر، وحقوق الإنسان، وحقوق الجماعات، والتعدّد الثقافي، و«التنوع الحيوي، ...إلخ) وهناك شعور بمصادر تهديد غير مسبوقة، مثل تأثير «الثورة البيوتكنولوجية» على مستقبل الإنسان[3]، وتأثير التكنولوجيا على أنماط الحياة[4]، والثورة التقنية والعسكرية والنووية.... إلخ.

ج- تخومي:

الأمن: هو حيز تخومي أو مشترك بين قطاعات الفعل الإنساني المختلفة؛ إذ لكل فعل جانب أمني، ولكل العلوم التي تتناول الإنسان جوانب أمنية، بكيفية أو أخرى، وهكذا تجد «الدراسات الأمنية» كتخصص أكاديمي قائم بذاته، أو كجزء من تخصصات أخرى، ذات نطاق يشمل كل جوانب الحياة الفردية والعامة، مثل؛ (الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، الثقافة، الصحة، الإعلام، المعلومات، ...إلخ) وتظلل قطاعات علمية وبحثية عديدة، أو لنقل تمثل حيزًا تخوميًا تلتقي فيه علوم شتى، بدءًا من السياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا، وصولًا إلى الصحة والطب والصيدلة والتقانات الحيوية.... إلخ، هذه مسألة بالغة الأهمية وباتجاهين؛ ذلك أن الكثير من الخبرات والتطبيقات الأمنية والعسكرية تنتقل إلى القطاع المدني أو غير العسكري، وخاصة في بحوث الطاقة والاتصال وعلوم المواد والمحركات والتقانات الحيوية وغيرها، والعكس صحيح.

وهناك حديث متواتر عن ثورة في الشؤون الأمنية والعسكرية، بالتوازي مع الثورة في التقانات الحيوية والمعلومات والاتصالات، ...إلخ، ولعل كلمة (أمن) من أكثر الكلمات انتشارًا مع ظاهرة الثورات التقنية وغيرها مما أشرنا إليه، وخاصة أن عالم المال والأعمال يعتمد على المعلومات والتطبيقات والاتصال، وأن الاختراقات «الأمنية» يمكن أن تتسبب بخسائر وأضرار كبيرة، ما يستدعي الاهتمام بأمن المعلومات والشبكات وغير ذلك، سواء بالمعنى الأمني الاستخباراتي أو بالمعنى المهني.

3- فرانسيس فوكوياما، **مستقبلنا بعد البشري: عواقب ثورة التقنية الحيوية**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006).

4- أنتوني جيدنز، **عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟**، ط1، (القاهرة: دار ميريت، 2000).

د- كوني أو عالمي:

لعل أهم سمة لعالم اليوم؛ هي كسر الحدود وتجاوز العتبات والقوانين التقليدية، بفعل إكراهات وضرورات التطور، والحاجة الأكيدة إلى الانفتاح على العالم، وتكاد الدول والجماعات والمؤسسات وغيرها أن تكون لا داخل لها؛ أي أن كل شيء فيها (مؤقلم) و(معولم) في آن واحد، وهكذا فإن سيرة حياة لاعب كرة قدم، ليست شأنًا شخصيًا له، ولا شأن ناديه، ولا مدينته أو حتى جنسيته؛ وإنما شأن عالمي بالتمام، وهذا ينسحب على أمور كثيرة.

كما أن ظهور فيروس جديد في مكان ما من العالم، يثير تحديًا أو تهديدًا أمنيًا في العالم كله، الذي يتنادى لاتخاذ إجراءات وقائية واحترازية لاحتواء تمدد هذا التهديد، ومثلما أن الفيروس يمثل تهديدًا عالميًا؛ فإن التوصل إلى لقاح له، يمثل فرصة، من المنظور نفسه.

والواقع أن أكثر جوانب الحياة الإنسانية تنحو بشكل متسارع للتشكل بصور نمطية أو معيارية، كونية أو عولمية[5]، مثل؛ نظم الجودة، ومعايير الأداء والاستخدام، ومؤشرات التنمية البشرية، ومؤشرات الشفافية، ومؤشرات السعادة، والحريات الدينية، والحريات الإعلامية، وأوضاع المرأة، ومؤشرات التبادل التجاري، وأسعار الصرف، وحتى مؤشرات التحصيل الدراسي في مدارس التعليم الأساسي، كل هذا وأكثر يمثل من منظور عام مسألة أمن؛ وهذا يفسر انشغال العالم ووسائط الميديا بالمعلومات التي تصدر حول الأمور المشار إليها، وكيف تظهر التحليلات والتأويلات السياسية لأي تطورات من هذا النوع، وخاصة في حال وجود أزمات سياسية أو عسكرية أو نزاعات داخلية..... إلخ.

والأمن ليس مسألة داخلية، وإنما مسألة إقليمية ودولية؛ إذ لا يقتصر الأمر على ما يجري داخل الوحدة الدولية، وإنما يتعداه إلى ما يجري في الخارج؛ لأن العالم دائرة تأثير وتأثير متداخلة بكيفية لا يمكن تجاهلها، أو التقليل من شأن وتأثير ما يحدث فيها، ومتطلبات أمن طرف ما تمثل في الوقت نفسه تهديدًا– فرصةً لطرف آخر، ومنها ما قد يمثل تهديدًا– فرصةً إقليميًا وعالميًا.

ويمكن الحديث هنا عن «أثر الفراشة» في السياسة العالمية؛ وهو مفهوم مستعار من فيزياء الأرصاد الجوية، حيث إن حركة جناحي فراشة في كاليفورنيا يمكن أن تكون أحد فواعل إعصار يحدث في اليابان، أو العكس، هنا حيث كل شيء يؤثر بكل شيء، يبدو التهديد – الفرصة أكثر وضوحًا بكثير.

5- انظر مثلًا: إيمانويل والرشتين، "القومي والعالمي: هل يمكن أن توجد ثقافة عالمية؟" في: أنطوني كينج (محرر)، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي**، ترجمة: شهرت العالم وآخرون، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001)، ص ص157-137.

هـ- لا يقيني:

ثمة اليوم لا يقين حاد تجاه المستقبل في ضوء تحديات ومخاطر لا حدود لها؛ إذ إن ثورة المعلومات والاتصالات، وتغير بيئة ومفهوم النظام العالمي، وتغير مفهوم الإنسان نفسه، أدّى في الوقت نفسه، إلى غموض كبير ولا يقين حاد تجاه ما يجري، وأصبحت مساحة المجهول أكبر من مساحة المعلوم، وأكثر المعارف والمدارك حول الموقف في العالم مؤقتة وطارئة، وعرضة لتغيير كبير، هذا من الأمور الملغزة في الزمان العالمي اليوم، الذي يعني «الزمن صفر» تقريبًا بين منطقة وأخرى، وقلصَت الجغرافيا أو المكان إلى أدنى قدر ممكن، لدرجة الحديث عن «نهاية الجغرافيا»[6].

لابدّ من التنويه إلى أن المسألة ليس قلة المعلومات؛ بل كثرتها، ولا تحديد البدائل والسيناريوهات؛ بل في القدرة على «الإمساك» بـ«النقطة الحرجة» أو لنقل بـ«العوامل المرجحة» لكل منها.

فهل يمكن للإنسان أن يمتلك أدنى يقين تجاه اللحظة التالية، أو تجاه ما يخبئه التطور المتسارع في العالم؟ وهل من سياسة أمن ناجحة بهذا الخصوص؟

يبدو الأمن «ريبيًا» كما في الفيزياء[7]؛ إذ قد يستطيع أحد الفواعل تشخيص مصادر تهديد قائمة أو محتملة، ولكنه يجد صعوبة في وضع الاستجابات الموائمة؛ لأن التهديد متغير، ومداركه متغيره، وكذلك فواعله، وإذا امتلك (أو اعتقد أنه يمتلك) دينامية تقصِّ نشطة تستشعر مصادر التهديد؛ فإنه يواجه لا يقينًا حادًا تجاه طبيعة التهديد نفسه، وتجاه الأدوات الموائمة لمواجهته، وخاصة أن التهديد متغير وفواعله خارج قدرة الفاعل على التعاطي معه، وإذا كان ثمة يقين ما تجاه التهديد وطرائق احتوائه؛ فإن ثمة لا يقينا بخصوص استجابة الأطراف والفواعل الأخرى تجاه ما تود أن تقوم به؛ لأن تعريف التهديد يختلف بين وحدة وأخرى، فاعل وآخر، وكذلك المدارك حوله، والاستجابات المحتملة تجاهه، وهذا يمثل أحد مصادر التوتر النفسي والاجتماعي وغيرهما على مستوى العالم، الأفراد والجماعات والمجتمع العالمي ككل.

تدرك مؤسسات الأمن والاستخبارات وجود مصادر تهديد متزايدة، وعلى الرغم من كل الإمكانات والإجراءات التقليدية وغير التقليدية، إلا أنها تواجه لا يقينًا حادًا من حيث القدرة على «احتواء» مصادر التهديد لها، بسبب تغير طبيعة تلك التهديدات، وتزايد قدرة فواعل التهديد على إحداث اختراق للإجراءات والسياسات الأمنية حول العالم.

6- انظر مثلًا: ورويك موراي، **جغرافيا العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، ترجمة: سعيد منتاق، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 397، شباط/فبراير 2013).

7- انظر مثلًا: ديفيد ليندلي، **مبدأ الريبة: أنشتين، هايزنبرج، بور، والصراع من أجل روح العلم**، ترجمة: نجيب الحصادي، ط1، (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2009).

و- ختّال أو خلاسي: ماكر!

التهديد والأمن كلاهما (ختّال) و(خلاسي) و(ماكر) قد يبدو الأمر غريبًا بعض الشيء، ولكن الوقائع تفسره؛ بل إنه هو يفسر وقائع كثيرة، وقد تحدث هيغل نفسه عن هذا النمط من المكر (مكر التاريخ مثلًا) ويمكن إجراء انسحاب من التاريخ إلى السياسة والأمن.

وقد تحدثنا عن أن مدارك الأمن ربما تركز على مصادر تهديد قائمة أو محتملة، فيما يكون التهديد الفعلي في مكان أو مكمن آخر، وثمة أنماط من التهديد لا تكون ظاهرة، وتتسلل بشكل «خلاسي» ونحن لا نتحدث عن خديعة أو خيانة فحسب؛ وإنما عن فواعل عميقة ومديدة أيضًا؛ إذ تتسم بعض الظواهر والفواعل التاريخية والاجتماعية والسياسية بالقدرة على النهوض في وقت يعتقد فيه المراقبون وصناع السياسات أنها تراجعت أو انكسرت، ومثل ذلك؛ ثورة الهويات والقوى الاجتماعية والسياسية قبل الدولتية[8]، وحتى بعض الأمراض، وثمة تفسيرات أو تأويلات مشابهة للحدث العربي بوصفه نمطًا من «مكر التاريخ» و«مكر السياسة»[9].

قد يؤدي الشعور بالقوة إلى سياسات تفضي إلى الضعف، لنأخذ القوة، هنا، بمعنى مؤشرات قوة الدولة، وخاصة القوة العسكرية؛ إذ يؤدي شعور الوحدة الدولية بالقوة أو الأمن، في بعض الأحيان، إلى إهمال متطلبات الأمن غير العسكرية، وخاصة في الجانب الاقتصادي والتنموي والرأسمال البشري والتماسك الاجتماعي و.....إلخ، هذا نمط آخر من مكر التهديد.

وثمة أوجه مختلفة لـ (الختالة) أو مكر التاريخ، فكيف تنهار الأمم والدول من دون أن تشعر بذلك؟ أو من دون إدراك لما يحدث، أو من دون القدرة على تلافيه، ويصح ذلك في حالات الانهيار على المدى البعيد، وحالات انهيار النظم والسلالات الحاكمة أيضًا. هذا مبحث هام لتقصي التحولات ومصادر التهديد من خلال الأنثروبولوجيا التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويمكن الإحالة في هذا الباب إلى المقاربات الخلدونية الشهيرة حول دور الدول والسلالات الحاكمة، واجتهادات مهمة لـ (فرنان بروديل، وبول كيندي، وجارد دايموند)[10].

8- أمارتيا صن، **الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي**، ترجمة: سحر توفيق، (الكويت: سلسلة عالم المرعفة، العدد352، يونيو، 2008)، أمين معلوف، **الهويات القاتلة: قراءة في الانتماء والعولمة**، ترجمة: نبيل محسن، ط1، (دمشق: دار ورد، 1999).

9- هاشم صالح، **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2013)، وعقيل محفوض، الحدث السوري: مكر السياسة، **قضايا وآراء**، (35 أيار/مايو 2013).

10- فرنان بروديل، **تاريخ وقواعد الحضارات**، ترجمة: حسين شريف، ط1، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1999)، وبول كينيدي، **صعود وهبوط القوى العظمى**، ط1، (الكويت، القاهرة: دار سعد الصباح، 1993)، وجارد دايموند، **الانهيار: كيف المجتمعات الإخفاق أو النجاح؟** ترجمة: مروان سعد الدين، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011)، وانظر: إيمي شوا، **عصر الإمبراطورية: كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها؟** ترجمة: منذر محمد، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011).

هناك «عقبات إبستمولوجية» و«مخيالية» لدى صناع السياسات تعيق فهم أنماط التهديد، فيتسلل منها أو عبرها، حيث يأتي التهديد من حيث لا يشعر (حراس الأمن) وخاصة الرؤية الإيديولوجية والوثوقية الزائدة بسياسات الأمن، والفشل في معرفة طبيعة الأمور واتجاهات التأثير في الواقع، وقد يمتلك صناع السياسات رؤية لمخاطر وشيكة أو محتملة، ولكن إكراهات الواقع والفشل في اختيار وتنفيذ سياسات احتواء ناجعة، يجعل الإدراك نوعًا من مكابدة مستمرة بلا طائل.

وهكذا؛ فإن التهديد يسري من حيث لا يتوقع ناظر الأمن، انظر أحداث 11 أيلول[11]، والثورات أو التحولات العاصفة في المنطقة العربية[12]، وكيف بدت تطوراتها مفاجئة ولا متوقعة وغير مسبوقة[13]، و(خلاسية وختالة) لجهة المتحكمين بها، ولجهة انزياحاتها وتحولاتها[14]، وانظر كيف اجتازتها؛ بل استثمرت فيها الأنظمة الملكية والأميرية في الخليج[15]، وكيف تعاطت تركيا وإيران اللتين تمكنتا من تجاوز عواصف شبيهة بها، وكيف تفاعلت معها و«وظفتها» الحركات الإسلاموية والجهادية في المنطقة العربية والشرق الأوسط (والعالم).

يبدو مكر السياسات، ومكر التهديد أكبر مما نتصور، فهو لا يأتي «مفاجئًا، وخلاسيًا، وختالًا، ولا متوقعًا» فحسب؛ وإنما يأتي «معاكسًا، أو مكذبًا» للتوقعات، كذلك كان حال الثورات أو التحولات في المنطقة العربية؛ فقد أظهرت التقديرات حول أكثرها، أن ثمة نوع من «التباس جماعي» حول الظاهرة، وقع فيه كتاب وباحثون، وعدوها أيضًا «حدثًا تاريخيًا» من نمط «الثورة الفرنسية»، ولكنهم تراجعوا أو أصبحوا أكثر تحفظًا فيما بعد، ومنهم من اعتذر، عن أحكامه المتسرعة[16]، وحدثت أمور مشابهة لدى سياسيين من المنطقة والعالم[17].

وثمة «مكر الحاكم» أو «نظام الحكم» عندما يربط بين نظامه وحكومته، وبين أمن الدولة والإقليم والعالم، في علاقة مفخخة يؤدي الجهد في محاولة تغييرها إلى تفجير الأوضاع، ذهنية «صندوق باندورا»،

11- جاك دريدا، **ما الذي حدث في 11 أيلول/سبتمبر؟**، ترجمة: صفاء فتحي، مراجعة: بشير السباعي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، وجان بودريار، **روح الإرهاب**، ترجمة: بدر الدين عرودكي، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

12- علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة**، ط2، (بيروت: الدر العربية للعلوم، 2012)، هاشم صالح، **الانتفاضات العربية**، مصدر سابق.

13- عقيل محفوض، **الحدث السوري: مقاربة تفكيكية**، دراسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2012).

14- انظر مثلًا: محمود حيدر (وآخرون)، **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي**، ط1، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)، عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، (بيروت: منتدى المعارف، 2012).

15- غريغوري غوس، **ملوك لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الاوسط عاصفة الربيع العربي؟**، دراسة، (الدوحة: معهد بروكنغز الدوحة، 24 أيلول/سبتمبر 2013).

16- انظر مثلًا: هاشم صالح، **الانتفاضات العربية**، مصدر سابق.

17- انظر مثلًا: عقيل محفوض، **الحدث السوري: مقاربة تفكيكية**، دراسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

وهي من أخطر سياسات الأمن التي يمكن أن تتبعها نظم الحكم وحتى الدول، والمكر في احتواء الاحتجاجات والثورات وتغيير مسارها.. إلخ.

وهناك «المكر بالحاكم» من قبل نظام التغلغل والاختراق الخارجي والداخلي، من حيث ربط ضمان بقاءه في الحكم باشتراطات أمنية واستراتيجية[18]، ليبدو أن الفاعل يحافظ على أمنه فيما هو منخرط بوعي أو بلا وعي في سياسات أمن غيره.

وثمة «مكر المحكومين» عندما يشعر الحاكم أنهم عازفون عن السياسة، غارقون فيما أراد لهم أن يغرقوا فيه، ولكن الأمور تتكشف عن قابلية انفجار اجتماعي وسياسي يفوق تصوره، وقد أظهرت التطورات أن الناس «تمارس» السياسة ولكن بوسائل مختلفة، سواء في أنماط «الصمت، أو الهمس» كـ «معارضة كامنة»[19]، أو الاحتجاجات المباشرة التي حدثت، مثلًا، في إيران والمنطقة العربية وتركيا وغير مكان من العالم، وفي قابلية الجماعات للانخراط النشط، أو الاستجابة النشطة لديناميات التأثير المختلفة على اتجاهات السياسة.

ز- لا متوقع:[20]

الـ «لا مُتوقَّع» هو بالأساس مفهوم فيزيائي يتناول الظواهر «غير المنضبطة» في الطبيعة، مثل: حركة الغيوم، ودوَّار المياه، وتَقَلُّبَات الطقس، ...إلخ، التي تبدو فوضوية محضة، ويتقصّى وجود «أنماط تحليلية، أو قوانين كامنة» في تلك الظواهر[21]، ويمكن النظر إلى «اللا مُتوقَّع» كمفهوم في إطار العلوم الاجتماعية، وإن لم يلق ذلك الكثير من الجهود العلمية مُقارنةً بالفيزياء، مثلاً، وهنا يطالُ المفهومُ «الأنماطَ التكرارية» تتناولها الورقة في فقرة لاحقة، في السلوك السياسي والاجتماعي، ...إلخ، ويحاول تقصِّي العوامل، والفواعل، والمُحدِّدَات المُرَكَّبَة والمُتداخِلة للظاهرة السياسية، وخاصةً في الحالات غير الاعتيادية، مثل: الاضطرابات والثورات وتَقَلُّبَات الرأي العام.

18- في مفهوم أو نظام التغلغل، انظر خلدون النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

19- جيمس سكوت، **المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكومون من وراء ظهر الحاكم؟** ترجمة: إبراهيم العريس وميخائيل خوري، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1995).

20- تعتمد هذه الفقرة، في تحديد المفهوم على دراسة سابقة للكاتب بعنوان "الحدث السوري: مقاربة تفكيكية"، كانت مناسبة لتجريب تبيئة مفاهيم كذا في الدراسات السياسية، وتعيد التأكيد على الإطار المنهجي والمعرفي في محاولة تحديد إطار لمفهوم الأمن.

21- جايمس غليك، **نظرية الفوضى، علم اللا متوقع**، ترجمة: أحمد مغربي، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2008).

وهناك أيضًا منظوران أو مستويان لـ «اللا متوقع» أولهما؛ هو الحدث الذي لم يخطر على بالِ أحدٍ حدوثُه حتى لحظة الابتداء. والثاني: هو ما أَعقَبَ ذلك، وما أصبح تحت النظر والتدخُّل والتأثير، ولكن لم يكن بالإمكان «التحكُّم» به وبمساراته.

وقد قال عالم الاجتماع الإنكليزي (أنتوني جيدنز): «إن التغيرات العولمية الهائلة والمفتوحة على المستقبل، تسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها، وبوسعنا أن ندرس هذه الظاهرة من زاوية ما تنطوي عليه من مخاطر، فكثير من التغيرات الناجمة عن العولمة تطرح علينا أشكالًا جديدة من الخطر، تختلف اختلافًا بيّنًا عما ألفناه في العصور السابقة. لقد كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب والنتائج، أما مخاطر اليوم؛ فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره، وأسبابه، أو نتحكم في عواقبه اللاحقة»[22].

على الرغم من وجود سياسات أمن تتسم بفعالية كبيرة بالنسبة إلى بعض الوحدات الدولية، إلا أن التهديد يبقى قائمًا، ويصنف في خانة «اللا متوقع»[23]، ويزيد الأمر في حال وجود خلل في الرؤى أو التطبيقات للسياسات، أو في حالات الإجهاد، أو الاختراق والتغلغل الخارجي، أو اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو داخل التكوينات الاجتماعية، ....إلخ، وينطوي الأمن، في بعدٍ أساسيٍّ منه، على «اللا مُتوقع» في معانيه الكليّة، بدءًا من المكان والزمان، إلى التطورات والارتدادات، ومن حيث «الدرجة، والنوع»، وهو ليس نتيجة تطورية مباشرة لمدارك الأمن لدى الوحدة الدولية.

ينظر إلى الولايات المتحدة وروسيا وعدد من دول أوربا على أنها دول ذات سياسات أمن وأمن قومي نشطة، ولكنها مع ذلك، أو بالرغم منه، تعاني من بروز مصادر تهديد ومخاطر كبيرة، لم تتوقعها، وأما الدول النامية؛ فتبدو سياسات الأمن فيها مختلفة عنها في الدول المتقدمة، في أمور تتصل بالسياسات العامة، ومفهوم الدولة، والتكوين الاجتماعي، والشرعية السياسية، والتطور الديمقراطي، وحقوق الإنسان، وحقوق الجماعات، والتطور الاقتصادي، وتوزيع الموارد، والتنمية البشرية، ....إلخ، وهي أمور متفق عليها، تقريبًا، أو مسلَّم بها في الدول المتقدمة، وخلافية؛ بل صراعية في الدول النامية، ومن ثم هي في قلب مدارك وسياسات الأمن.

22- انتوني جيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، والسيد يسين، **شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).

23- حول مفهوم "اللا متوقع" في السياسة، انظر: عقيل محفوض، **الحدث السوري**، مصدر سابق، وفيه محاولة لصياغة أولية للمفهوم في الدراسات والبحوث السياسية، هو مستعار من الفيزياء، انظر مثلًا: جيمس غليك، **نظرية الفوضى**، مصدر سابق.

ولعل أهم فواعل سياسات الأمن هنا؛ هو طبيعة العلاقة مع النظام العالمي، ومع القوى الكبرى، حيث تعتمد سياسات الأمن على التبعية - الاستقلال وطبيعة التأثير الخارجي، وتتسم سياسات الأمن للدول النامية بدرجة عالية نسبيًا من الاعتمادية الأمنية على الخارج، من خلال تفاعلات وتحالفات والتزامات متبادلة.

يوجد مصادر تهديد لا تشعر بها مؤسسات الأمن، أو ربما لا تعطيها الأهمية التي تستحق، هذا يطرح تحديات كثيرة على السياسات العامة للوحدات الدولية وغيرها، كما يطرح أهمية (اللا متوقع) وضرورة التحسب له[24]، وتقصّي تأثيره النسبي، والكشف عن احتمالات تطوره، ويتداخل ذلك مع «اللا يقيني» ويحاول تفكيكه ما أمكن.

وعندما تملك الوحدات الدولية قدرات على تخطيط وتنفيذ سياسات أمن عميقة، وتفيد من الرؤى العلمية والبحثية، ومن استشرافات وتوقعات مراكز البحوث والمثقفين والخبراء، ....إلخ، يمكنها، عندئذ، التنبه إلى بروز مصادر تهديد من خارج الرؤية النمطية المعتادة.

لم يكن أكثر المراقبين خبرةً وحساسية تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط، يتوقّع حدوثَ «تحولات عاصفة» على نحو ما حدث في عددٍ من الدول العربية، على الرغم من وجود دراسات واستبصارات فردية ومنهجية هنا وهناك، إلا أن معنى ما حدث ومداه، ربما فاقَ أي توقُّع، ولا بدّ من التنويه أو التنبيه إلى أن الـ «اللا متوقع» كمفهوم أو منظور يتقصى الحدث بما هو مفاجئ، بصرف النظر عن حكم القيمة تجاهه، سواء كان فرصة أم تهديد.

ح- نمطي تكراري:

مفهوم «الأنماط التكرارية» هو بالأساس مفهوم فيزيائي، وقد سبقت الإشارة إلى بيئته ودلالاته العلمية، وأنه يتقصّى وجود «أنماط تكرارية» في الظواهر غير المتوقعة أو غير المنضبطة[25]، ومن ثم فإن هناك في قلب «اللا يقين، واللا متوقع» مصادر التهديد، وحتى في غمرة الشعور بالأمن؛ فإن هناك (أنماطٌ تكرارية) في مصادر التهديد[26] يمكن تقصيها أو تتبعها في التاريخ المديد والجغرافيا والأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، .....إلخ، كيف؟

24- يقول توماس هوبز، إنه نتيجة الانعدام المتبادل للثقة "ليس ثمة سبيل معقول أكثر من التحسب لكي يضمن الإنسان أمنه؛ أي أن يفرض سيطرته بالقوة أو بالخداع على أكبر عدد ممكن من الناس، حتى يقضي على كل قوة يمكن أن تشكل خطرًا عليه"، توماس هوبز، **اللفياثان**، مصدر سابق، ص 133

25- جايمس غليك، **نظرية الفوضى، علم اللا متوقع**، مصدر سابق.

26- حول مفهوم "الأنماط التكرارية" في السياسة، انظر: عقيل محفوض، **الحدث السوري**، وفيه محاولة لصياغة أولية للمفهوم في الدراسات والبحوث السياسية، هو مستعار من الفيزياء. انظر مثلًا: جيمس غليك، **نظرية الفوضى**، مصدر سابق.

يمكن أن تكشف الوقائع التاريخية عن مصادر تهديد لبلد من البلدان أو شعب من الشعوب، وخاصةً الشعوب التي شهدت مواجهات وصراعات تاريخية، فمن المتوقع أن تستمر، أو يعاد انبعاثها من جديد، وخاصةً أن سياسات الهوية والهويات التاريخية تعزز مدارك تهديد من هذا النوع، ومن ذلك، مثلًا؛ الصراعات بين القوى الرئيسة في المنطقة العربية والشرق الأوسط بين العرب والفرس، والأتراك والأكراد، وكذلك بين العرب وأوربا، وبين تركيا واليونان، ....إلخ، ذلك أن الصراعات تتسم بنمطية تكرارية ما، ومن المرجح استمرارها، ليس فقط بسبب الذاكرة التاريخية وصراعات الهوية[27]؛ وإنما بسبب استمرار عوامل أخرى للصراع مثل؛ الحدود والجغرافيا والاقتصاد ونزعات الهيمنة وغيرها[28].

كما أن طبيعة الجغرافيا السياسية والموقع، مثلما تعطي قابلية أمن ودفاع[29]؛ فإنها ترجح، أيضًا، قابلية، وربما، إغواء الاستهداف والهجوم من قبل فواعل أو أطراف أخرى، وفي تاريخ ومسار وجهات وجغرافيا الغزوات والمعارك، والاحتلالات، والفتوح، ...إلخ، ما يعزز مدارك وخبرات راهنة ومستقبلية، ومن ذلك، مثلاً؛ نرى مصادر التهديد الرئيسة أو الغزوات الكبرى التي اتجهت إلى سوريا والمنطقة العربية كانت من الحدود الشمالية، وإلى حدّ ما الشرقية والجنوبية، غير أن الشمال يكتسب أهمية كبيرة؛ لأنه ينفتح على غزوات أجنبية في معظم الأحيان[30].

وينسحب ذلك على قابلية الصراعات الإثنية والدينية وغيرها داخل التكوين الاجتماعي للوحدة الدولية[31]؛ ذلك أن المجتمعات التي تشهد قابلية انقسام وصراع داخلي يتعزز احتمال استمرارها، بتأثير عوامل عديدة، ومن ذلك مثلاً؛ المجتمعات التي تكثر عصائبها، وتمثل «القبلية السياسية» فيها وزنًا مؤسسًا للسياسات[32]، تجد قابلية الصراع أو التهديد الداخلي فيها تكون كبيرةً نسبيًّا، كما تكثر قدرات التأثير والتغلغل الخارجي، وخاصة القبلية والعرقية والمذهبية والأيديولوجية العابرة للحدود.

27- انظر مثلًا: بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة: جورج زيناتي، (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2009).

28- انظر مثلًا: روبرت كابلان، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير؟**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 420، كانون الثاني/يناير 2014)، ريتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 403، أيلول/سبتمبر 2013)، جارد دايموند، **أسلحة، جراثيم، فولاذ: مصائر المجتمعات البشرية**، ترجمة: مازن حماد، مراجعة: محمود الزواوي، ط1، (عمان: الأهلية للنشر، 2007).

29- انظر مثلًا: روبرت كابلان، **انتقام الجغرافيا**، مصدر سابق. كريستيان بارينتي، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ترجمة: سعد الدين خرفان، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 411، نيسان/أبريل، 2014).

30- انظر مثلًا: إبراهيم بيضون، **تاريخ بلاد الشام: إشكالية الموقع والدور في العصور الإسلامية**، ط1، (بيروت: دار المنتخب العربي، 1997).

31- انظر مثلًا: كليفورد غيرتز، **تأويل الثقافات**، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: بولس وهبة، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، بندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة: ثائر ديب، ط2، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، فالح عبد الجبار، **في الأحوال والأهوال: عن المنابع الثقافية والاجتماعية للعنف**، (بيروت: دار الفرات، 2008).

32- انظر مفهوم القبلية السياسية في: خلدون النقيب، "القبلية السياسية: محاولة نظرية"، **أبواب**، (العدد 7، كانون الثاني/يناير، 1996)، ص ص 119 -130

إذن؛ ثمة عوامل وفواعل تهديد كثيرة، وهذا يقتضي تخطيط سياسات أمن بالاعتماد على رؤية عميقة وشاملة، لما كان يمثل مصدر تهديد تاريخيًا، في المستويات والجهات المذكورة أعلاه، وهذه من القضايا الحيوية، ويمكن التفصيل فيها في باب سياسات الأمن القومي، أما هذه الورقة فتركز على ما يمكن عده (أنماطًا تكرارية) في مصادر التهديد، وفي الاستجابات الأمنية لها.

وتساعد هذه الرؤية في نهج أو اتباع سياسات مديدة، تفترض التهديد في أكثر الأمور أمانًا، ومن قبل الأصدقاء والحلفاء؛ ذلك أن السياسات تقوم على المصالح، ولا يمكن استبعاد أي أمر؛ فالحليف قد يمثل مصدر تهديد، عندما يتعرض لضغوط شديدة، أو تحديات كبيرة، أو تطرأ في الداخل تغيرات كبيرة، فتتغير أولوياته وحساباته، وقد يرى أن «يفك» عرى التحالف في لحظة حرجة، وقد ينقلب على تحالفه، ...إلخ، وثمة تجارب كثيرة في هذا الباب، انظر العلاقات بين سوريا وتركيا مثلًا؛ إذ قام التقارب بينهما على مدارك (غير تاريخية)، وحاولت الإرادة السياسية أن تعاكس منطق التاريخ و(الأنماط التكرارية) للتهديد، والفروق والأولويات، وأقامت الثانوي والطارئ محل الأساسي والقارّ[33].

وإذا نظرنا إلى العلاقات بين سوريا وكل من روسيا وإيران، أيضًا، نجد رهانات غير دقيقة، ولكن إكراهات الواقع ومنطق «الأنماط التكرارية» للتهديدات، أعادت السوريين إلى بداهة التحالف التاريخي مع طرفين لدى كل منهما مصالح استراتيجية، ومدارك تهديد عالية ناشئة عن (الحدث السوري).

انظر مدارك الأمن لروسيا التي تغيرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ليدرك الروس أن الأصل هو ما كان خلال الحرب الباردة، وأن التهديد الغربي مستمر، ولا بدّ من العودة إلى «بداهة التاريخ، والأنماط التكرارية» لمصادر التهديد، ولو أن هذا ليس من باب الحتمية التاريخية.

ط- لا نهائي أو دائم:

ذكرنا أن الأمن هو حاجة أوليّة؛ هذا يعني أنه حاجة «لا نهائية» وبداهة أو أزلية الصراع، تبدأ، حسب السرديات الدينية والميثية الكبرى، من حالة العنف الأولى المتمثلة بمقتل هابيل على يد قابيل، وربما كانت قبل ذلك، مع حالة العنف أو التعنيف الرمزي الأولى في قصة (آدم وحواء) غير أن التنظير السياسي الحديث لحالة العنف والصراع، يركز على ما أسماه هوبز «حرب الكل ضد الكل»؛ لأن العنف كامن في الطبيعة البشرية، (حيث كل إنسان عدو لكل إنسان) وحيث (حرب الجميع ضد الجميع)[34]، ما يقتضي سياسات أمن

33- انظر في الديناميات العميقة للعلاقات بين سوريا وتركيا، خلال فترتي التقارب والنزاع، وتأثير الإرادة السياسية على مسارات الأمور خلافًا للمنطق التاريخي في سياسات وتفاعلات البلدين، عقيل محفوض، **العلاقات السورية – التركية: التحولات والرهانات**، دراسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني، 2011)، و---- **سوريا وتركيا: «نقطة تحول» أم «رهان تاريخي»؟** دراسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حزيران، 2012). الدراسة الأولى صدرت قبل الأزمة السورية، والثانية صدرت بعد عام ونصف على اندلاعها.

34- هوبز، **اللفياثان**، مصدر سابق، ص ص 134- 140

تتمثل بـ«عقد اجتماعي» يقيم الحكم أو الدولة، التي يعد الأمن هو أولى أهدافها. ومنذ ذلك الوقت، والأمن هو شكل من أشكال العنف أو التهديد «المقنن، أو المشرعن» ولكن روسو الذي يعاكس منطق هوبز من حيث النشأة الأولى والطبيعة البشرية، يعود ليوافقه من حيث ما آل إليه الأمر؛ وهو التفاوت بين البشر، والشرور، والمظالم، والمفاسد، والتهديدات، والحروب، ولكنه يدعو لتذكر أن الإنسان الحديث هو أشبه «بتمثال الإله الوثني القديم (غلوكوس) الذي تمكّن الزمن ومياه البحر والعواصف من تشويه سماته أكثر وأكثر، إلى درجة أنه بعد أن كان يشبه رفاقه الآلهة الوثنية، صار اليوم أكثر شبهًا بالحيوانات الضارية»[35].

ليس ثمة أمن بالتمام؛ فالأمن مفتوح على تحديات لا نهائية، ولا يمكن الركون إلى أوضاع أو موارد أو تفاعلات قوة، كل شيء متغير، القوة تغري بأكبر منها، وتثير ردود فعل مناهضة لها أو متنافسة معها، وتطور القدرة على التهديد والتدمير والقتل، يزيد في الحاجة إلى "الكفاية الأمنية، أو الدفاعية" للدول والجماعات والأفراد أيضًا.

وتاريخ البشرية هو تاريخ الصراع، أو "الإجرام" بتعبير كولن ولسن[36]؛ أي تاريخ التهديد وتاريخ الاستجابات له، وهذه سيرة أو سردية لا نهاية لها، طالما استمرت الحياة؛ ولذا تجد تطور أنماط القوة والتحدي، وأدوات ونظريات الحروب والمواجهات، بكيفية نشطة؛ بل إن الكثير من التقانات المدنية اليوم تعود إلى أصول عسكرية وأمنية، ويشير تطور عدد ضحايا الحروب إلى هذه المسألة[37]، حتى أن الإنسان أصبح قادرًا على تدمير البشرية ككل عند أول مواجهة نووية.

وعلى الرغم من أن السرديات والتشريعات والأيديولوجيات حاولت ضبط مصادر التهديد، وتوجيهها أو التحكم بها، فقد ظل التهديد هو سيد الموقف، وبقي العنف هو سيد الأحكام، وبرزت دراسات وأبحاث ودعوات السلام بوصفه أملًا للخلاص من الحروب، والدمار الذي ينتج عنها، وعلى الرغم من التطور في هذا الباب، إلا أن التهديد ولود، والصراعات مستمرة، أو لا نهاية لها.

لم تفلح الأيديولوجيات والسرديات الكبرى في خلق عالم بلا تهديد؛ لأنها كانت أحد فواعل التهديد في العالم، فقد أدى الصراع بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، والأديان والمذاهب، والفقراء والأغنياء،

35- جان جاك روسو، **خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر**، ترجمة: بولس غانم، مراجعة: عبد العزيز لبيب، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

36- كولن ولسن، **التاريخ الإجرامي للجنس البشري**، ترجمة: رفعت السيد علي، ط1، (القاهرة: جماعة حوار الثقافية، 2001).

37- كان عدد ضحايا الحروب في القرن السادس عشر (1.6) مليوناً من أصل (493.3) مليوناً هم سكان العالم؛ أي ما نسبته (0.32)%، وارتفع عدد الضحايا في القرن التاسع عشر إلى (19.4) مليوناً، ما نسبته (1.65)% من عدد سكان العالم البالغ (1.172.9) مليون نسمة، فيما بلغ عدد ضحايا النزاعات في القرن العشرين (109.7) مليوناً، ما نسبته (4.35)% من عدد سكان العالم البالغ (2.519.5) مليون نسمة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، 2005**، (نيويورك: الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2005)، ص 153

...إلخ إلى عالم من الفوضى، حيث يمثل كل شيء تهديدًا، وما يمثل فرصة لطرف من الأطراف، يمثل هو نفسه مصدر تهديد لأطراف أخرى.

التهديد إذن؛ «لا نهائي، أو دائم» ليس فقط بالبعد العسكري وإنما بأنماط جديدة، ولا متوقعة، وثمة إلى ذلك في عالم اليوم عودة إلى أنماط سابقة مثل؛ التهديد بالإبادات الجماعية، واندلاع الحروب الأهلية، كما يحدث في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وكما حدث في أفريقيا، وقد زادت الحروب الأهلية عن الحروب بين الدول بشكل كبير[38]، كما زاد عدد ضحاياها عن ضحايا الحروب بين الدول.

3- الإشارات والتنبيهات:

أفرزت التطورات العولمية عوامل وفواعل تهديد مختلفة، ومتكاثرة، وغيرت في الأوزان النسبية لعوامل التهديد التقليدية، وكذلك لعوامل احتوائها، ولم يعد مفهوم الأمن المتمركز حول الدولة قادرًا على تبرير نفسه، ولا قادرًا على تغطية مدارك ومصادر التهديد المختلفة الناهضة بعمق وقوة في العالم.

يشهد مفهوم الأمن انتقالًا من الأمور أو القضايا الكبرى إلى الصغرى، ومن المعقدة إلى البسيطة، ومن السياسات الى الاجتماعيات، ومن الدول إلى الجماعات والأفراد والفاعلين العابرين للحدود، وأحيانًا، من الأمور الجادة إلى الأمور المسلية.

إن مدارك الأمن شيء والقدرة على احتوائها شيئًا آخر؛ فالإدراك والقدرة ليسا منفصلين، صحيح أن إدراك التهديد هو شرط لازم لمواجهته، ولكنه غير كاف؛ فهو غير كاف لجهة طبيعة الإدراك نفسه، هل هو مطابق للواقع، ولجهة القدرة على مواجهته، ولجهة الإرادة، ولجهة الأداء وسيرورة المواجهة، ....إلخ؟

ماذا لو أن الخطر محدق، ولكنك لا تدركه أو لا تعرفه؟ ماذا لو كان من النوع «السلّال، أو الختّال» مثلًا؟ ماذا لو كانت مدارك التهديد الفعلية أو المفترضة مختلفة عن مصادره الواقعية؟ ماذا لو كان التهديد ذاتيًا أو داخليًا؟ كأن يكمن في البنى والديناميات الانقسامية، وهشاشة التكوين الاجتماعي، والتنافر في التكوينات الإثنية والدينية واللغوية والطبقية، ...إلخ، أو في اختلال العلاقة بين المجتمع والدولة، أو نمط الحكم والسياسات المتبعة، والأيديولوجيات المتطرفة.

ماذا لو أن التهديد عابر للحدود؟ ولكن من دون القدرة على تحديد دقيق لمساراته، مثل؛ التنظيمات الجهادية، وشبكات التهريب والهجرة، والجريمة المنظمة. ماذا لو كان التهديد من النمط غير العسكري، أو

38- **تقرير التنمية البشرية، 2005**، مصدر سابق، الرسم، 5,1، ص 153

غير السياسي بالمعنى المباشر؟ مثل تزايد الهجرة من البلد، وتغير مفهوم الهوية والانتماء والولاء، لصالح هويات وانتماءات وولاءات جديدة.

تنطلق تحديدات ومقاربات الأمن من منظور «أنوي، أو متمركز على الذات» يراعي مصالح وفرص طرف بعينه، الأمر الذي يعزز مخاوف الأطراف الأخرى، حتى لو كانت سياسات الأمن غير عدوانية، ومن ثم؛ فإن من متطلبات الأمن، مراعاة هواجس الأطراف الأخرى؛ إذ إن ما يعزز أمن طرف ما، لا يجب أن يعني الانتقاص من أمن طرف آخر، وإنما فقط لردع أي عدوان محتمل أو تهديد للمصالح، وهناك جهود ممكنة تساعد في احتواء مخاوف الأطراف، من خلال تعزيز علاقات اعتمادية تبادلية، وتعزيز الأمن المشترك وإجراءات بناء الثقة.

لا يقوم الأمن المشترك أو توازن الأمن، بالضرورة، على انتفاء مصادر التهديد، أو الخلافات بين الأطراف؛ بل على اعتبار أن للجميع مصلحة بالأمن، وتحويل الصراع إلى منافسة، والانتقال من الحرب إلى السياسة، وعكس مقولة كلاوزفيتز؛ أي أن (السياسة استمرار للحرب بوسائل أخرى) والانتقال من القوة إلى الردع، والقناعة المتبادلة بأن الحرب تكاليفها عالية، وأن من الأفضل نهج طرق أخرى.

هل يستمر مفهوم الأمن، على الرغم من التطورات، بالتمركز حول الدولة أو النظام السياسي أو التيار الرئيس في المجتمع؟ هل ما يحدث في مدارك وفواعل مصادر التهديد والأمن قطيعة ممكنة أو محتملة؟ هل يواصل العالم، مع ذلك، تبني المقاربات الغربية حول الأمن؟ ألا يجدر بالعوالم غير الغربية أن تُقدِّم مقاربات أخرى للأمن؟ ألا يوجد في الغرب نفسه دراسات تدعو لتجاوز المركزية الأوربية في التعاطي مع قضايا السياسة والأمن في العالم؟

خاتمة:

الأمن هو من المسائل الأنطولوجية الكبرى، لم يتمكن أحد من تجاوزها أو الإجابة التامة عن شواغلها وأسئلتها، وله قدرة على توليد المعنى والقوة بكيفية غير مسبوقة، وهو حيز أو فضاء خلافيٌ إلى أبعد الحدود، وما يمثل أمنًا أو فرصة لطرف، هو في الوقت نفسه «لا أمن» أو «تهديد» لطرف آخر.

هل أراد الكتاب (تحجيم) المفهوم أم إطلاقه؟ وأي مكاسب ممكنة من هذا أو ذلك؟ تحجيم المفهوم؛ يضمن (ديمومة أهميته، وليس تهديمه وضربه)[39]، المفاهيم الواسعة قد تؤدي مع الميل للمبالغة في التأويل إلى تعمية للأمور، وصعوبة الإمساك بالمعنى القابل للتحويل إلى إطار فهم أو إطار فعل، ولكن توسيعه يضمن

39- كليفورد غيرتز، **تأويل الثقافات**، مصدر سابق، ص 81

الإحاطة بكل ما يتفاعل ويتداخل معه، سواء بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة، أو لنقل تقصي المعاني والدلالات الطيفية والتخومية، والتداخلات مع مفاهيم أو قطاعات معرفية أخرى.

وقد حاولت الدراسة تناول مفهوم الأمن في قراءة معرفية مركبة، وتوسلت أدوات مناهج ومقاربات بحثية ومفاهيمية متعددة، تمفصلت جميعها حول مفهوم «التفكيك» ولو وضعنا كلمة (أمن) أمام كلمة (تقنية)، كما يفعل هايدغر، لتبين أن العالم هو أمن، وأن التقنية التي تجتاح العالم وتبتلعه (0-1) تعيد انتاجه مرة بعد أخرى.

ولا يمكن الجزم أن ما يحدث يمثل فرصة أم تهديدًا بالتمام، وإذا كان لا بد من تحديد ماهية ما يجري؛ هل هو تهديد - فرصة؟ فإن النتيجة المتوقعة هي أن يكون تهديدًا - فرصةً، ولكن بـ «لا فاعل».

كيف يمكن التوصل إلى إطار معياري أو براديغم أو أبستيمية لتحديد ما يمثل أمنًا؟ والأسلوب الأفضل لاحتواء مصادر التهديد، والتقاط ما يمثل فرصة، أو تحويل التهديد إلى فرصة؟ على الرغم من أن مداخل التحليل والمقاربات والنظريات، تتمركز حول الغرب والدولة والسياسة ..إلخ، وأن ذلك يهمل التراث والخبرات والمدارك «غير الغربية» إلا أن تحولات ما بعد الحداثة، وتدفقات المجتمع الشبكي العالمي، تفتح المجال أمام قراءات متعددة ومنفتحة وتداولية بلا حدود تقريبًا.

ثمّة صعوبة في حصر المفهوم أو تعيينه أو الإمساك به، إلا ما يكون بقصد التوضيح والتفسير المنهجي أو الأكاديمي؛ وهذا يعني أن قطاع الأمن يستند إلى مسميات ومفاهيم «غامضة، وتأويلية» ويعني بدوره أن مفاهيم الأمن (إجرائية) لأنها ترتكز على مدارك تهديد وأولويات ومصالح وسياسات، وهي متغيرة كما هو معروف.

ويبدو التفكير بالأمن مسألة في غاية الإلحاح والتعقيد، وثمة حديث متزايد عن «عالم الكوارث، والمخاطرة، والأزمات، ...إلخ» ليس بالمعنى التقليدي أو الحداثي المشار إليه فحسب؛ وإنما بالمعنى (ما بعد الحداثي) المنبثق عن الثورة (التقانية، والتكنولوجية، والبيئية، والقيمية، والعسكرية، وغيرها أيضًا). ويزيد على ذلك المخاوف (قل المخاطر) ليس من تهديد الحروب والأوبئة والدمار وقتل الإنسان (أفراد وجماعات) فحسب؛ وإنما من التأثير المحتمل على طبيعة وجود الإنسان بيولوجيًا وقيميًا أيضًا.

التحدي الرئيس هنا؛ هو أن مدارك الأمن لا تستجيب للتغيرات الهائلة في العالم، ومثلما أن العالم يشهد ثورة بل ثورات متتالية ومتسارعة، وعميقة في التكنولوجيا والأفكار والقيم، ....إلخ؛ فإن ثمة حاجة إلى

«ثورات» مماثلة في مدارك الأمن وسياساته أيضًا[40]، والنظر في مفاهيم الأمن الكوني والإنساني، وأمن الأفراد، والمجتمعات، وأمن المعلومات، والبيئة، ...إلخ، باعتبارها قيمًا جديدة تواكب عالمًا جديدًا مختلفًا بالكلية تقريبًا.

إن المقاربة المعرفية والتفكيكية لمفهوم الأمن في عالم ما بعد الحداثة، تفتح المجال واسعًا على تأويلات وقراءات نشطة لمفهوم كثيف المعاني والدلالات وإشكالي من حيث الخلافية الملازمة له، والاستثمار في قراءته وتوظيفاته، وممكناته واحتمالاته، ومن حيث المدارك النمطية حوله، وتمركزه حول الغرب والعقل والدولة والسياسية ...إلخ.

إن الذين يعترضون على تمركز الأمن حول «الغرب» ثقافةً وسياسةً، لا يعترضون على انتقال/استيراد أدواته وبرامجه وتقنياته، ويقوم ذلك على فصل قصدي، أو فصام إدراكي بين الأمن كرؤية وثقافة، وبين الأمن كتقنية، والواقع أن هذا ما حدث بالنسبة إلى (استيراد) الدولة والنظام السياسي والبنى الدستورية ...إلخ، من الغرب إلى العالم[41]، وإذا كانت «هجرة الأفكار» قلّما تتم، كما يقول ماركس: (دون أن تفقد تلك الافكار من قيمتها، فذلك لأنها؛ تفصل الانتاجات الثقافية عن منظومة الأطر المرجعية النظرية التي تحدد بالنسبة إليها، بوعي أو بدون وعي، وأعني؛ مجال الإنتاج الموسوم بأسماء بعينها ونزعات فكرية لا يساهم في تحديدها، بقدر ما تسهم في تعيينه؛ لذا فإن ظروف الهجرة تتطلب بنوع من الحدة، إبراز الأطر المرجعية التي قد لا تتضح في الظروف العادية»[42].

وثمة في فضاء الأمن فجوات من الضروري تضييقها، ما أمكن، بين (مدارك التهديد) وبين (مصادر التهديد) وفجوات أخرى بين (التهديد) و(القدرة على احتوائه) ما يضع فواعل الأمن، من باحثين وصناع سياسات ومتلقين، أمام عملية (تعديل متواصلة)، كما يقول باشلار، لأدواتهم ومناهجهم ورؤاهم، ويجب أن تتجه جهودهم، كما يقول بورديو، نحو الحقيقة، لا أن تنطلق منها[43].

40- انظر وقارن: أنتوني جيدنز، **مصدر سابق**، ص 111

41- برتران بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ترجمة: لطيف فرج، ط1، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996).

42- بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، ط3، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2007)، ص 47

43- روجر هيكوك وآخرون، **البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات عابرة للاختصاصات**، ط1، (بيرزيت: معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2011)، ص 12

الإحالات المرجعية:

أولاً: الكتب:

- أندرسون بندكت، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة: ثائر ديب، ط2، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
- بارينتي كريستيان، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ترجمة: سعد الدين خرفان، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 411، نيسان/أبريل، 2014).
- برورديل فرنان، **تاريخ وقواعد الحضارات**، ترجمة: حسين شريف، ط1، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1999).
- بلقزيز عبد الإله، **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، (بيروت: منتدى المعارف، 2012).
- بوبر كارل، **منطق البحث العلمي**، ترجمة وتقديم: محمد البغدادي، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006).
- بودريار جان، **روح الإرهاب**، ترجمة: بدر الدين عرودكي، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).
- بيضون إبراهيم، **تاريخ بلاد الشام: إشكالية الموقع والدور في العصور الإسلامية**، (بيروت: دار المنتخب العربي، 1997).
- جيدنز أنتوني، **عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟**، ط1، (القاهرة: دار ميريت، 2000).
- جيدنز أنتوني، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005).
- حرب علي، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة**، ط2، (بيروت: الدر العربية للعلوم، 2012).
- حيدر محمود (وآخرون)، **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي**، ط1، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012).
- دايموند جارد، **أسلحة، جراثيم، فولاذ: مصائر المجتمعات البشرية**، ترجمة: مازن حماد، مراجعة: محمود الزواوي، ط1، (عمان: الأهلية للنشر، 2007).
- دايموند جارد، **الانهيار: كيف المجتمعات الإخفاق أو النجاح**، ترجمة: مروان سعد الدين، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011).
- دريدا جاك، **ما الذي حدث في 11 أيلول/سبتمر؟**، ترجمة: صفاء فتحي، مراجعة: بشير السباعي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).
- روسو جان جاك، **خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر**، ترجمة: بولس غانم، مراجعة: عبد العزيز لبيب، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).
- ريكور بول، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة: جورج زيناتي، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2009).
- سكوت جيمس، **المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكومون من وراء ظهر الحاكم؟** ترجمة: ابراهيم العريس وميخائيل خوري، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1995).
- شوا إيمي، **عصر الإمبراطورية: كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها**، ترجمة: منذر محمد، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011).

- صالح هاشم، **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2013).
- صن أمارتيا، **الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي**، ترجمة: سحر توفيق، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد352، يونيو، 2008).
- عبد الجبار فالح، **في الأحوال والأهوال: عن المنابع الثقافية والاجتماعية للعنف**، ط1، (بيروت: دار الفرات، 2008).
- غليك جايمس، **نظرية الفوضى، علم اللامتوقع**، ترجمة: أحمد مغربي، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2008).
- غيرتز كليفورد، **تأويل الثقافات**، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: بولس وهبة، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).
- فوكوياما فرانسيس، **مستقبلنا بعد البشري: عواقب ثورة التقنية الحيوية**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006).
- كابلان روبرت، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة؟**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 420، كانون الثاني/يناير 2014).
- كينج أنطوني (محرر)، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي**، ترجمة: شهرت العالم وآخرون، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001).
- كيندي بول، **صعود وهبوط القوى العظمى**، ط1، (الكويت، القاهرة: دار سعد الصباح، 1993).
- ليبو ريتشارد نيد، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 403، أيلول/سبتمبر 2013).
- ليندلي ديفيد، **مبدأ الريبة: أنشتين، هايزنبرج، بور، والصراع من أجل روح العلم**، ترجمة: نجيب الحصادي، ط1، (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2009).
- معلوف أمين، **الهويات القاتلة: قراءة في الانتماء والعولمة**، ترجمة: نبيل محسن، ط1، (دمشق: دار ورد، 1999).
- موراي وروبك، **جغرافيا العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، ترجمة: سعيد منتاق، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 397، شباط/فبراير 2013).
- النقيب خلدون، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).
- هوبز توماس، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، (بيروت: دار الفارابي، أبو ظبي: مشروع كلمة، 2011).
- هيكوك روجر (وآخرون)، **البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات عابرة للاختصاصات**، ط1، (بيرزيت: معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2011).
- ولسن كولن، **التاريخ الإجرامي للجنس البشري**، ترجمة: رفعت السيد علي، ط1، (القاهرة: جماعة حوار الثقافية، 2001).
- يسين السيد، **شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي**، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).
- يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول –الحصاد– الآفاق المستقبلية**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 264، كانون الأول/ديسمبر 2000).

ثانياً: الدراسات:

- غوس غريغوري، **ملوك لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي؟**، دراسة، (الدوحة: معهد بروكنغز الدوحة، 24 أيلول/سبتمبر 2013).
- محفوض عقيل، **الحدث السوري: مقاربة تفكيكية**، دراسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- النقيب خلدون، «القبلية السياسية: محاولة نظرية»، **أبواب**، (العدد 7، كانون الثاني/يناير، 1996)، ص 119-130.

ثالثاً: التقارير:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، 2005**، (نيويورك: الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2005).

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016